



مجلة العمالون  
مجلة حولية محكمة - تصدر عن كلية الحقوق - جامعة عدن

## في هذا العدد

- ١- النظام القانونيالأمثل لحماية برامج الحاسب الآلي.
- ٢- حقوق المرأة بين قانون الأحوال الشخصية اليمني والشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية.
- ٣- اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ١٩٦١م (دراسة تحليلية).
- ٤- الاعتراف الجنائي وشكالية تقدير قيمته في القانون اليمني.
- ٥- أساليب معاملة المحكوم عليهم بعقوبة الحبس في السجون اليمنية.

العدد العاشر - أكتوبر ٢٠٠٢

دار جامعة عدن للطباعة والنشر  
بريد الكتروني: unipress@y.net.ye

# مجلة القانون

مجلة قانونية ملکمة تصدرها كلية الحقوق  
جامعة عدن

تصدر سنوياً بصفة مؤقتة  
العدد العاشر أكتوبر 2002

دار جامعة عدن للطباعة والنشر

## **ال歇目录**

### **أيادٍ و دراسات القانون الثالث**

- النظام القانوني الأمثل لحملة برامج الحاسب الآلي  
د. سعد محمد سعد
- حقوق المرأة بين قانون الأحوال الشخصية  
اليمني والشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية  
د. عبد الحكيم محسن عطروش
- المسؤولية القانونية عن الأضرار التي خلقتها أحداث طائرات  
الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م في الولايات المتحدة  
الأمريكية طبقاً لأحكام معاهدة روما لسنة ١٩٥٢م  
د. جعفر محمد مقبل الشلاхи
- حقوق الجار في الشريعة الإسلامية  
د. علي سالم محمد
- أيادٍ و دراسات القانون العام  
اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية ١٩٦١م  
دراسة تحليلية  
د. محمد سالم عوض
- القانون الدولي الإنساني والضرورة القانونية لنشوء المحكمة  
 الجنائية الدولية  
د. عبد الوهاب شمسان
- أيادٍ و دراسات القانون الجنائي  
الاعتراف الجنائي وإشكالية تقيير قيمته في القانون اليمني  
دراسة مقارنة  
د. صالح أحمد بانعيم
- أساليب معاملة المحكوم عليهم بعقوبة العبس في السجون  
اليمنية  
(دراسة قانونية مقارنة)  
د. نجيب على سيف الجميل
- ظروف قضائية مختلفة للعقوبة في القانون اليمني  
دراسة مقارنة  
د. عبدالرحمن سلمان عبيد
- السلطة المختصة في التحقيق الابتدائي  
د. لوي عبد الباري قاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة

أ. د صالح علي باصرة  
رئيس جامعة عدن

يسعدني أن أقدم للقارئ الكريم العدد العاشر من مجلة القانون الصادرة عن كلية الحقوق في جامعة عدن يحتوي هذا العدد على عشرة أبحاث قيمة تغطي أربعة مجالات من مجالات الشريعة والقانون.

إن الزمن الفاصل بين صدور أول عدد من مجلة القانون وهذا العدد نحو عشرين عاماً والزمن الفاصل بين العدد التاسع والعدد العاشر أكثر من ثلاثة عشر عاماً وهذا الأمر نتيجة لكثير من الأسباب؟ ومنها:

- مشاكل المبني.
- موسمية صدور المجلات في الكليات.
- غياب اللوائح المنظمة لتصور المجلات العلمية في الجامعة.
- ضعف الاهتمام بالبحث العلمي والنشر.
- قلة عدد أعضاء الهيئة التدريسية من حملة الألقاب العلمية الرفيعة أستاذ/ أستاذ مشارك وأستاذ مساعد.
- ضعف الإمكانيات المادية والطبعية في الجامعة.

وهذه الأسباب هي نفسها التي حالت دون انتظام المجلات العلمية المركزية ومجلات بعض الكليات الأخرى ومع المعوقات انتظمت المجلات العلمية المركزية وبدأت الجهود الرامية للتغلب على تلك الصدور مجلات بعض الكليات ومنها مجلة كليات التربية ومجلة كلية الطب ومجلة كلية الآداب وأخيراً مجلة كلية الحقوق. إن انتظام صدور هذه المجلة وغيرها من

## افتتاحية العدد

بقلم رئيس التحرير

عشرون عاماً هي الفترة التي تفصل بين صدور العدد الأول من مجلة القانون وبين هذا العدد، فمنذ السنوات الأولى لافتتاح كلية الحقوق حرصت عمادة الكلية على إصدار مجلة علمية قانونية تسهم في نشر الثقافة القانونية وإيجاد فرصة من قوات تطوير البحث العلمي في المجال القانوني لكي تقوم الكلية بما هو مأمول منها كمركز إشعاع لل الفكر القانوني، وذلك انتظاماً من إبراز عبادة الكلية الوعي والصائب لمهام الكلية باعتبارها المنفذة لمهام الجامعة والتي لا تقتصر على التدريس وتحريج الكواردر القانونية فقط بل إلى جانب ذلك تقع عليها مهام نشر الثقافة القانونية والمساهمة في رفع الوعي القانوني لأفراد المجتمع والمساهمة في تقديم الأراء والحلول للمشكلات القانونية التي تواجه المجتمع وتطوير التشريع القائم، والتي تتصب吉عها في بونقة تحقيق المهمة الثانية للجامعة، وهي مهمة الاهتمام بالبحث العلمي.

فعلى الرغم من العمر القصير لكلية الحقوق آنذاك والذي لم يتجاوز الأربع سنوات ووجود جملة من الصعوبات والمعوقات منها شح الإمكانيات المالية وقلة عدد أعضاء الهيئة التدريسية اليمنية، حيث كان عددهم لا يتعدى أصابع اليد الواحدة، فقد استطاعت عمادة الكلية في تلك الفترة بنظرتها العلمية وخبرتها العلمية وإبرازها الوعي والصائب لمهام الجامعة، أن تتغلب على تلك الصعاب وأن تصدر في عام 1982م أول عدد من أعداد مجلة القانون وانتظام إصدار المجلة سنوياً وسبعين أعداد متتالية دون انقطاع، وبل Epstein الإمكانيات وكانت الآلة الكاتبة والله المسحب (الرينيتو) وسلتها في طباعة وإخراج أعداد المجلة للنور، كما استطاعت التغلب على النقص في عدد أعضاء الهيئة التدريسية والذين يدعون من المقومات الأساسية لاستقرار وديومة المجلة، من خلال مدها بالأبحاث والدراسات وذلك من خلال العمل الجاد والصارم مع أعضاء الهيئة التدريسية المساعدة وتحثهم وتشجيعهم على كتابة الأبحاث العلمية ونشر أعمالهم بعد تقديمها وكانت المجلة بالنسبة لنا - الذين كنا ناعد صدور العدد الأول من المجلة في عدد أعضاء الهيئة المساعدة - المدرسة الأولى والحقيقة التي تعلمنا فيها لجيئات البحث العلمي.

والواقع أن بعد العدد السابع للمجلة استجدة جملة من الصعوبات والمعوقات أدت إلى توقف إصدار المجلة قرابة ست سنوات، ثم عاودت الصدور عام 1995م، فصدر العدد الثاني والتاسع منها، ولكنها لم تستطع الاستقرار بعد هذا العدد نتيجة لتلك المعوقات، ولليوم وفي الذكرى العشرين لصدر أول عدد، وبعد أن تم تأليل جملة من الصعاب والختفاء بعض المعوقات، تعاود مجلة القانون في الصدور بشكل ومضمون

المجلات يوفر فرصاً لنشر الأبحاث وتعظيم المعرفة على نطاق واسع أمام ذوي الاختصاص والمهتمين.

لقد حظيت كلية الحقوق في السنوات الماضية باهتمام الأخ الرئيس الفقيد علي عبدالله صالح والحكومة وقيادة الجامعة وتتمثل هذا الاهتمام بتشديد المبني الجديد لكلية الحقوق كأول مبني في مشروع المدينة الجامعية وتأهيل عدد كبير من إعضاء الهيئة التدريسية المساعدة ورفد الكلية بدماء جديدة من الهيئة التدريسية والهيئة المساعدة المستجدة وفتح برامج للدراسات العليا في معظم تخصصات الكلية وكذا فتح قسم للشريعة الإسلامية. إن تلك المتغيرات وغيرها ساهمت في توفير الظروف المناسبة لعودة مجلة القانون للصدور.

فتتحية تقدير لكل من ساهم في تطوير الوضع الأكاديمي والعمري لكلية الحقوق وكل من ساهم في إصدار مجلة القانون وعلى وجه الخصوص عمادة الكلية وهيئة التحرير ونأمل أن يستمر تطور الكلية وتتطور محتوى مجلتها وانتظام صدورها لخدمة المعرفة القانونية والوعي القانوني ومن خلاله تحسين مخرجات كليات الحقوق والشريعة في اليمن ونمو النشاط البحثي في مجال القانون والشريعة وهو أحد سبل تعزيز الديمقراطية ودولة النظام والقانون في اليمن وبالتالي الوصول إلى المجتمع المدني المستقر والمنشود للحاق بالعصر الذي نعيش فيه حصر الديمقراطية وثورة المعلومات والرفاهية المعيشية.

# أبحاث ودراسات

## القانون الخاص

جندبن، ولتستمر بذلك ألا تتعذر، كمجلة علمية محكمة تصدر بصورة موسمية سنوية، وذلك بفضل للعرس والاهتمام الذي يُداه أصحاب الهيئة للتدريسية في الكلية على بصدار مجلة علمية محكمة تعنى بنشر أبحاثهم ودراساتهم البحثية، وقد تجلّى هذا الحرص من خلال الإسهام الطوعي في تنظيم قلعة الأكاديميين من فنكلة العالية طباعة المجلة وكذا من خلال العدد الكبير من الأبحاث والمقالات العلمية التي قدمت لهيئة التحرير لنشرها في السجلة.

كما أن الاهتمام الذي تواليه قيادة كلية جامدة عن وريثها أ.د. صالح على بتصدر بالبحث العلمي، حرصها على وجود مجلة فتوائية تصدرها كلية الحقوق وتكتلها بتنظيمية جزء من نفقات طباعة المجلة، كان عاملًا آخر من عوامل معاونة المجلة في الصدور من جديد.

لذا كان ما سبق ذكره من شعارات التي ساعدت على تناول الصعب ومعروفة بالمجلة في تصميمها، فإن هناك من المؤشرات التي يمكن منها القبول بأن المجلة عاودت الصدور هذه المرة لتستمر بذلك أهدافها، وتنطوي في المستقبل القريب من مجلة سنوية إلى مجلة نصف سنوية، ومن هذه المؤشرات، الإقبال الواسع لأعضاء الهيئة التدريسية في كلية وبغض النظرات الكلية في تجاهلت الهيئة على الكتابة بالمجلة ونشر فيها.

في الواقع إن هذا الاهتمام والتغيير الذي قرر به قرار إعادة إصدار مجلة القانون كمجلة فتوائية محكمة، بد موشرا لتحقيق المجلة أهدافها، والتي منها تأسيس موسسة فقهية بمنتهى، والذي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا نظر إليها ككلية لباحثين وباحثين في المجالات التي تدخل في اهتمام المجلة، بأنها مجلة للمجمع وليس لأعضاء الهيئة التدريسية في كلية الحقوق جامعة عن فقط فيزياب المجلة مفتوحة للنشر جميع الأبحاث ودراسات التي تتوافر فيها شروط نشر لجميع الزملاء من جميع الجامعات والبلدان وأصحاب النيابة العامة والمستشارين القانونيين، والمحامين، كما أن مذكرة بالإراءة والخلافات حول مستوى ومضمون هذا العدد والأعداد التالية مسألة تصحيح الذي يمكنها من إداء رسالتها وتحقيق الغرض من إصدارها.

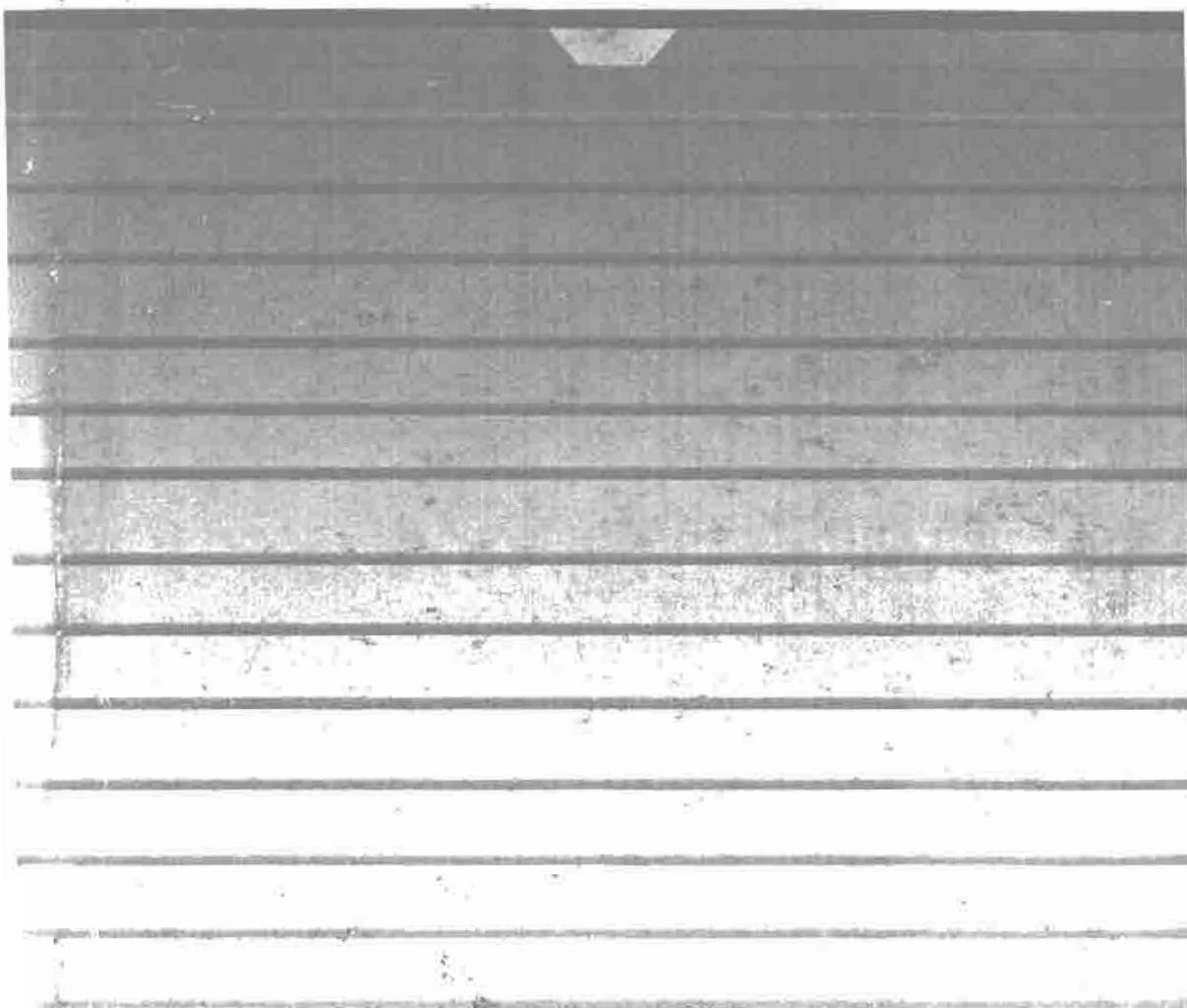
وأعلم أن نختتم كلمتنا الافتتاحية لهذا العدد، في توجيه والاعتراض بالجملة بتضيي هنا للتغيير عن مشاعر الامتنان والتغيير والشكر لكل من ساهم في معاونة صدور مجلة القانون في ثوبها الجديد، وفي مقدمتهم الأستاذ تفاضل د. صالح على باصدر رئيس جامعة عن، وكذا لوضعي للبنية الأولى لهذه المجلة وفي مقدمتهم استاذنا تفاضل د. أحمد زين عبدروس والذي بعد المؤسس الأول لمجلة القانون في كلية حقوق جامعة عن.



# Journal of Law



A Refereed Annual Research Journal - Issued by Faculty of Law - University of Aden



No.10 October 2002

Aden University Printing & Publishing House

E-mail: unipress@y.net.ye